World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 16-20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

التوزيع: عام
التاريخ: 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2020
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2020/5(A,B,C)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويغطي التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- خطة **البرنامج** للإدارة (2021-2023) (WFP/EB.2/2020/5-A/1)
- عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج** للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 (WFP/EB.2/2020/5-B/1)
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2020/5-C/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2139

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
عبد الله بشار بونغ
(Abdallah Bachar Bong)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)
المدير التنفيذي
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68-70
00148 Rome, Italy

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرين لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) قُدما إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما وهما: 1) خطة **البرنامج** للإدارة (2021-2023) (WFP/EB.2/2020/5-A/1)؛ 2) عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج** (WFP/EB.2/2020/5-B/1)**.** كما عُرضت على اللجنة الاستشارية خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2020/5-C/1)، المقدمة إلى المجلس التنفيذي للعلم. وتلقت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، معلومات وإيضاحات إضافية في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

2- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن **البرنامج** قد فاز بجائزة نوبل للسلام لعام 2020، وعند منح الجائزة **للبرنامج**، وصفت اللجنة النرويجية لجائزة نوبل الصلة بين الجوع والنزاع المسلح بأنها حلقة مفرغة حيث "يمكن أن تتسبب الحروب والنزاعات في انعدام الأمن الغذائي والجوع، تماما كما يمكن أن يتسبب الجوع وانعدام الأمن الغذائي في اندلاع النزاعات الكامنة واستخدام العنف." وتقر اللجنة بأن المساعدة التي يقدمها **البرنامج** تمثل خطوة أولى نحو السلام وفي المساعدة على تخفيف التوترات التي يمكن أن تتصاعد لتتحول إلى نزاع، وهو ما أقر به أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القرار رقم 2417 (المعتمد في مايو/أيار 2018)، والذي أعاد التأكيد على حظر استخدام الجوع كسلاح للحرب. **وتشيد اللجنة الاستشارية بالبرنامج لفوزه بجائزة نوبل للسلام لعام 2020.**

ثانيا- خطة البرنامج للإدارة (2021-2023)

الاحتياجات التشغيلية

3- تعرض خطة الإدارة (2021-2023) برنامج العمل المقرر **للبرنامج** ومخصصات الموارد الأساسية المقترحة من ميزانية دعم البرامج والإدارة المطلوبة لدعم عملياته. وتقدم الفقرات 69 إلى 156 من التقرير لمحة عامة عن الاحتياجات التشغيلية لعام 2021 وتحليلا لتلك الاحتياجات، بما في ذلك مجموع الاحتياجات التشغيلية التي عبّرت عنها المكاتب القطرية **للبرنامج** والإطار المتوسط الأجل لاستجابة **البرنامج** لأزمة جائحة كوفيد-19 والمجالات المواضيعية الرئيسية المتقاطعة. ويشير التقرير إلى أن خطة الإدارة تغطي عمليات **البرنامج** في 121 بلدا. ومن بين هذه البلدان، صادق 69 بلدا على خطط استراتيجية قطرية، ولدى 13 بلدا خطط استراتيجية قطرية مؤقتة، ويعمل بلد واحد في إطار خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، ويعمل 37 بلدا في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ أو للبحر الكاريبي، ويعمل بلد واحد في إطار عملية طوارئ محدودة (المرجع نفسه، الفقرة 80).

4- ويشير التقرير إلى زيادة في مستوى الاحتياجات التشغيلية المقدرة بمبلغ 344 12 مليون دولار أمريكي لعام 2021، بزيادة قدرها 778 1 مليون دولار أمريكي أو 17 في المائة عن عام 2020. ومن المتوقع أن تصل إيرادات المساهمات المتوقعة لعام 2021، إلى 400 7 مليون دولار أمريكي، مما يؤدي إلى فجوة تمويل متوقعة تبلغ 944 4 مليون دولار أمريكي أو 40 في المائة في عام 2021. ومن المقدر أن تصل مشروعات البرنامج مباشرة إلى 101 مليون مستفيد في عام 2021، أي ما يمثل زيادة قدرها 15 في المائة مقارنة بـ 88 مليون مستفيد في عام 2020 (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، والفقرات 40 و70 و84 و86).

5- وفي 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، تلقت اللجنة الاستشارية، وبعد نظرها في التقرير، معلومات تكميلية تشير إلى أن خطة **البرنامج** للإدارة (2021-2023) تعرض برنامج العمل المقرر **للبرنامج** ودعم الميزانية اللازم لتنفيذه في عام 2021. وتشمل الأرقام الاحتياجات التشغيلية المتوقعة وتوقعات الموارد المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات. وتشير المذكرة إلى أنه بالنظر إلى طبيعة عمل **البرنامج**، فإن الاحتياجات التشغيلية في تطور مستمر وهي عرضة للتغيير بعد نشر بيانات خطة الإدارة. وهذا هو الحال خاصة في عام 2020، حيث لم يتكشف بعد الحجم الكامل لأثر جائحة كوفيد-19 ونطاق هذا الأثر وتوقيته في البلدان المشمولة

بعمليات **البرنامج** والبلدان المانحة، مما يؤدي إلى حالة غير مسبوقة من عدم اليقين بشأن الاحتياجات والمساهمات المتوقعة. وتشير المذكرة إلى أن أرقام الخطة الحالية القائمة على الاحتياجات لعام 2020 زادت إلى 13.6 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 127 مليون مستفيد. وارتفعت أرقام خطة عام 2021 القائمة على الاحتياجات حتى 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، والمستمدة من تنقيحات الميزانية الموافق عليها والجارية، إلى 13.1 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 107 ملايين مستفيد. وتشير المذكرة كذلك إلى أنه منذ نشر خطة الإدارة، زادت إيرادات المساهمات المتوقعة **للبرنامج** لعامي 2020 و2021؛ من 7.7 مليار دولار أمريكي إلى 8.2 مليار دولار أمريكي لعام 2020، ومن 7.4 مليار دولار أمريكي إلى 7.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الأرقام تختلف بشكل ملحوظ عن تلك الواردة في خطة الإدارة والمقدمة إلى اللجنة (انظر أيضا الفقرة 4 أعلاه والفقرة 6 أدناه).

6- ويشير التقرير إلى الأثر الاقتصادي العالمي لجائحة كوفيد-19 الذي تسبب في زيادة الاحتياجات المتعلقة بالأمن الغذائي في العديد من البلدان التي تواجه بالفعل أزمة إنسانية، مع زيادة الضغط على **البرنامج** لتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التشغيلية المتصاعدة. ويشير التقرير أيضا إلى أنه على خلاف معظم الأزمات التي استجاب لها **البرنامج** على مدار تاريخه، فإن الجائحة تؤثر تأثيرا مباشرا على البلدان التي تشكل قاعدة مانحيه وكذلك البلدان التي يعمل فيها (المرجع نفسه، الفقرة 32 والفقرات 71 إلى 78). ويبرز التقرير أيضا أن التقييم الاستراتيجي الأخير لتمويل أعمال **البرنامج** قد وفَّر أساسا لجهود **البرنامج** في التعبئة لإدارة فجوة التمويل عن طريق تعزيز قاعدة المانحين وتنويعها. وتشمل هذه الاستراتيجيات التركيز على القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والتمويل المبتكر، والشراكات المعززة مع الأمم المتحدة، والتمويل الحكومي الوطني، وزيادة الدعوة إلى تمويل مرن وقابل للتنبؤ (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي والفقرات 44 إلى 68).

7- وبناء على طلب اللجنة الاستشارية فقد تلقت معلومات تشير إلى الاحتياجات والتمويل المتوقع من عام 2015 إلى عام 2021 على النحو المبين في الجدول 1 أدناه. وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من تقلص الفجوة بين الاحتياجات التشغيلية والتمويل من عام 2017 إلى عام 2019، إلا أنها اتسعت لاحقا وأن هناك فجوة تمويل متوقعة تبلغ 116 3 مليون دولار أمريكي في عام 2020 و944 4 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

الجدول 1: الاحتياجات والتمويل المتوقع، 2015-2021 ***(بملايين الدولارات الأمريكية)***

احتياجات خطة الإدارة مقابل التمويل المتوقع، 2015-2021

البند	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
احتياجات خطة الإدارة (بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة)	7 967	8 581	9 007	9 011	9 796	**10 566**	12 344
توقعات التمويل الواردة في خطة الإدارة	4 400	4 900	5 200	5 700	6 800	7 450	7 400
فجوة التمويل	3 567	3 681	3 807	3 311	2 996	**3 116**	4 944

* التوقعات في أغسطس/آب 2020

8- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن المكاتب القطرية هي التي تتولى تحديد أولويات الأنشطة والطرائق والنفقات مقابل الموارد المتاحة والمتوقعة من أجل تيسير التخصيص المستنير للموارد للسكان الضعفاء المحتاجين. وتقوم المكاتب القطرية بإسناد الموارد المتاحة مقابل أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية ضمن عملية خطة التنفيذ واستعراضها، مع مراعاة التمويل المرن والمخصص. ويتسم التمويل غير المخصص والتمويل ذو التخصيص الطفيف بأهمية بالغة بالنسبة لتمكين **البرنامج** من تحديد أولويات موارده بمرونة، ولكنه لا يمثل سوى 6 في المائة من المساهمة الإجمالية حيث أن بقية الموارد تخضع للشروط/التخصيص. ولذلك، فإن تحديد الأولويات عملية معقدة لا تقع بالكامل تحت سيطرة **البرنامج**.

9- **وتلاحظ اللجنة الاستشارية جهود البرنامج في جمع الأموال والتعبئة حتى الآن وزيادة مستويات التمويل المتوقع لعامي 2020 و2021، والذي يُتوقع أن يكون بمعدل أقل من عام 2020. وتثق اللجنة بأن التحديثات المتعلقة باستراتيجية البرنامج للتعبئة ستُقدم في التحديث القادم لخطة البرنامج للإدارة.**

الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

10- يشير التقرير إلى أن **البرنامج** يُقدر أنه في حين أن متوسط التكلفة لكل مستفيد قد زاد، فإن كمية الأغذية ومبالغ التحويلات القائمة على النقد المحولة إلى كل مستفيد قد زادت بدورها زيادة ملحوظة. ويأتي ذلك في سياق انخفاض مطرد في التكاليف لكل طن متري من الأغذية المسلمة، وارتفاع متوسط مدة المساعدة لكل مستفيد، وزيادة الاستثمار في تعزيز القدرات، وتحسين القيمة التغذوية للحصص الغذائية، وتصاعد عدد حالات الطوارئ إضافة إلى زيادة مقابلة في صعوبة الوصول إلى المستفيدين في سياقات الطوارئ. ويشير التقرير أيضا إلى أن التغييرات في السياقات التشغيلية، وتكوين الحصص الغذائية وطريقة التخصيص، أضعفت مقياس التكلفة لكل حصة غذائية يقدمها **البرنامج**، الذي لا يفصّل حاليا الطرائق بطريقة تسهل إجراء أنواع التحليلات التي يحتاج إليها **البرنامج** الآن. وتعكس تكلفة الحصة الغذائية، التي تمثل المعيار الأساسي الذي استند إليه **البرنامج** تاريخيا، المبالغ المقدَّرة في الميزانية التي يمكن أن تُعزى إلى سلة غذائية يومية أو إلى التحويلات القائمة على النقد المصممة لتحقيق نتائج البرامج. ويعيد **البرنامج** التفكير في مقياس التكلفة لكل حصة غذائية لكي يعكس بشكل أفضل التغييرات التي حدثت لديه منذ استحداث هذا الإجراء وليعكس بشكل أفضل أيضا التكلفة حسب الطريقة. كما أن تعقيد الأنشطة البرامجية **للبرنامج**، وتحسين توافر البيانات ودقتها، والتغييرات في حوافظ الأنشطة، والتوسع في استخدام التحويلات القائمة على النقد، كل ذلك بحاجة إلى دراسة ناقدة فيما يتعلق بكيفية حساب تكلفة الحصة الغذائية، والإبلاغ عنها. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم فريق عامل مشترك بين الإدارات بإعداد نهج ومنهجية منقحين، ومن المتوقع أن يتم تنفيذهما في عملية إعداد تقرير الأداء السنوي لعام 2020 (المرجع نفسه، الفقرتان 95 و96).

11- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن ميزانية الحافظة القطرية وما يتصل بها من تكلفة لكل حصة غذائية هي من بين المقاييس الأكثر وضوحا في **البرنامج**. وتنعكس التكلفة لكل حصة غذائية في تقرير الأداء السنوي وخطة الإدارة. وتستند التحسينات المحتملة إلى كيفية حساب التكلفة لكل حصة غذائية وإلى المنهجية الأساسية لتعكس بشكل أفضل مبالغ الميزانية التي يمكن أن تُعزى إلى سلة غذائية يومية أو تحويلات قائمة على النقد مصممة لتحقيق أهداف البرامج. وعلى سبيل المثال، يحتاج مفهوم "الحصة الغذائية" إلى تحسين تصميمه ليناسب طرائق التحويلات القائمة على النقد. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن المقاييس الجديدة الخاصة بميزانية الحافظة القطرية والتكلفة لكل حصة غذائية القائمة على التعاريف المتفق عليها وقاعدة البيانات ولوحات المتابعة ستعكس بشكل أفضل مدى تعقيد أنشطة **البرنامج**، وتحسين توافر البيانات ودقتها، والتغييرات في حوافظ الأنشطة، وزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد. ويمثل الفريق العامل أحد الجهود الرئيسية لتوحيد وتنسيق المؤشرات داخل **البرنامج**، ويجري تنفيذه في السياق الأوسع للالتزام المتجدد نحو التبسيط والاتساق والشفافية والدقة في إدارة أداء **البرنامج**. **وتثق اللجنة الاستشارية في أن المعلومات المحدثة بشأن النهج والمنهجية المنقحين بشأن الأغذية والتحويلات القائمة على النقد ستُقدم في سياق خطة الإدارة القادمة للبرنامج.**

12- ويشير التقرير إلى أن احتياجات **البرنامج** المتوقعة لمواجهة الأزمات تبلغ 545 9 مليون دولار أمريكي في عام 2021، وهو ما يمثل 77 في المائة من مجموع الاحتياجات، ويشكل زيادة بنسبة 22 في المائة منذ عام 2020. وتغطي النسبة المتبقية البالغة 23 في المائة الاحتياجات التشغيلية لبناء القدرة على الصمود وللبرامج التي تعالج الأسباب الجذرية، وتبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي و547 مليون دولار أمريكي على التوالي (المرجع نفسه، الجدول ثالثا-1).

13- ويشير التقرير أيضا إلى أنه من أصل مبلغ 320 10 مليون دولار أمريكي من مجموع التحويلات للاحتياجات التشغيلية، فإن التحويلات الغذائية العينية تمثل 50 في المائة من مجموع المساعدة المتوقعة **للبرنامج** في عام 2021، بينما يُتوقع أن تمثل التحويلات القائمة على النقد 37 في المائة من هذا المجموع. ويسلط التقرير الضوء على أنه في عام 2021، من المتوقع أن يزداد مجموع الاحتياجات التشغيلية بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2020، بما في ذلك زيادة بنسبة 24 في المائة في احتياجات تحويلات الأغذية وزيادة بنسبة 14 في المائة في التحويلات القائمة على النقد. ويرد التوزيع الكامل لتكاليف التحويلات في الجدول ثالثا-7 من التقرير (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي). ويؤكد التقرير أن استخدام التحويلات القائمة على النقد شهد زيادة ثابتة خلال السنوات العشر الماضية وأن **البرنامج** يقدم تحويلات نقدية إنسانية أكثر من أي وكالة أخرى. وفي عام 2021، من

المزمع أن يزداد استخدام التحويلات القائمة على النقد بشكل أكبر ليبلغ 425 2 مليون دولار أمريكي أو 24 في المائة من مجموع تكاليف التحويلات في **البرنامج** وقسائم القيمة التي ستشكل نحو 374 1 مليون دولار أمريكي، أو 13 في المائة من مجموع تكاليف التحويلات. ويمكن للمستفيدين من هذا الشكل من المساعدة اختيار ما يشترونه من المتاجر التي يحددها **البرنامج** ويتعاقد معها (المرجع نفسه، الفقرتان 122 و123). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التحويلات الغذائية العينية في عام 2020 كانت تمثل 47 في المائة من المساعدة المتوقعة **للبرنامج** في حين أن التحويلات القائمة على النقد لا تزال تمثل 37 في المائة من مجموع المساعدة (المرجع نفسه، الجدول ثالثا-7). وتلاحظ اللجنة كذلك أن استخدام قسائم السلع[1] زاد من 2 في المائة في عام 2019 إلى ما يقدر بنسبة 4 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن يظل مستقرا (المرجع نفسه).

14- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بمزيد من المعلومات بشأن قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية الموزعة على مدار الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، على النحو الموضح في الجدول 2 أدناه. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاتجاه المتزايد في الفترة 2016-2019 في استخدام التحويلات القائمة على النقد لتوفير المساعدة، وتكرر رأيها الذي يفيد بأن هناك حاجة إلى آليات فعالة للرصد والرقابة فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد لضمان استخدام الأموال بشكل صحيح وتخفيف المخاطر.**

[1] قسيمة السلع هي قسيمة ائتمانية بقيمة تعادل كمية ثابتة من الأغذية المحددة.

الجدول 2: قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية، من عام 2016 إلى عام 2019 *(بملايين الدولارات الأمريكية)*
والتحويلات القائمة على النقد الموزعة حسب البلد المتلقي

قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية، 2016-2019 *(بملايين الدولارات الأمريكية)*				
قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية الموزعة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
التحويلات القائمة على النقد الموزعة	882.3	1 446.1	1 760.5	2 134.0
السلع الغذائية الموزعة	2 051.1	2 197.5	2 132.6	2 346.0
توزيع التحويلات القائمة على النقد حسب البلد المتلقي				
البلد المتلقي	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
تركيا	55.4	340.8	463.3	487.3
لبنان	215.9	244.9	276.5	284.7
اليمن	28.9	63.6	90.9	265.3
الأردن	145.5	148.6	161.3	171.0
الصومال	25.9	134.8	116.1	117.9
بنغلاديش	9.9	9.1	33.6	61.3
جمهورية الكونغو الديمقراطية	16.4	18.7	46.4	53.8
نيجيريا	4.7	37.2	47.5	52.8
جنوب السودان	13.5	28.8	25.1	49.8
السودان	36.1	23.6	27.0	47.9
كولومبيا	4.4	5.9	20.0	42.8
زمبابوي	17.7	11.8	12.2	38.2
أوغندا	5.9	14.6	23.9	36.1
العراق	53.8	56.5	56.5	33.9
مالي	6.9	14.7	35.2	31.1
الأراضي الفلسطينية	17.6	22.6	26.7	30.3
كينيا	23.1	37.3	33.8	30.2
ملاوي	11.8	23.7	18.8	28.1
مصر	18.9	20.9	23.3	27.6
سوريا	3.0	4.9	10.6	23.6
بلدان أخرى	166.8	183.3	211.7	220.4
المجموع	**882.3**	**1 446.1**	**1 760.5**	**2 134.0**

أثر جائحة كوفيد-19

15- فيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 على عمليات **البرنامج**، يشير التقرير إلى أن جهود استجابة **البرنامج** قد ركزت على معالجة العواقب المباشرة للأزمة عن طريق حماية وتوسيع نطاق العمليات الحيوية المنقذة للأرواح. وإلى جانب الاستجابة الفورية، تشير التوقعات العالمية إلى أن الأثر الكامل للأزمة، المتوقع في عام 2021، سيكون غير مسبوق وأن حجمه ونطاقه وتوقيته سيختلف اختلافا كبيرا بين المناطق والبلدان. وبناء على طلب الحكومات الوطنية وبالإضافة إلى أنشطة **البرنامج** المنقذة للحياة، يستثمر **البرنامج** في نظم الحماية الاجتماعية والصحة والتغذية ومرونتها بغية توسيع نطاق الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في عام 2021 وما بعده. ويشير التقرير أيضا إلى أن **البرنامج** قد وضع إطارا برامجيا متوسط

الأجل يقدم رؤية رفيعة المستوى لتشكيل مساهمته في جهود الاستجابة العالمية، مع التركيز على المجالات التي يمكن لخبرات **البرنامج** وقدراته أن تعزز بشكل أفضل جهود استجابة الحكومات الوطنية ويضع ثلاث ركائز مترابطة: الحماية الاجتماعية؛ والخدمات الأساسية، مع التركيز على التغذية والبرمجة المدرسية؛ والنظم الغذائية (المرجع نفسه، الشكل ثالثا-4). كما يدعم **البرنامج** الحكومات في تطوير فهم أفضل للاحتياجات المتغيرة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 والإجراءات اللازمة لمعالجتها، والمساعدة في توسيع نطاق شبكات الأمان القائمة على النقد والأغذية وتوسيع التغطية في المناطق الحضرية، وتوسيع نطاق البرامج الحكومية الجديدة للوصول إلى المجموعات التي لا تغطيها شبكات الأمان الحالية (المرجع نفسه، الفقرات 135 و146 و148). وتشمل الجهود الأخرى المتعلقة بالجائحة تعزيز القدرات القطرية والاستفادة من قدرات الرصد عن بعد، بما في ذلك نُظم تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف المتنقلة والاستقصاءات الشبكية، لرصد حالة الأمن الغذائي للمتضررين عن كثب. وبعد ظهور جائحة كوفيد-19، تم التوسع بسرعة في نُظم تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف المتنقلة لرصد الوضع في وقت مقارب للوقت الحقيقي في أكثر من 30 بلدا لتتبع أثر الجائحة على الأمن الغذائي، وسبل العيش، وأثره الأوسع على إمكانية الوصول إلى الخدمات، والأسواق، وسلاسل الإمداد (المرجع نفسه، الفقرتان 149 و153).

16- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الحجم الكامل لأثر جائحة كوفيد-19 ونطاق هذا الأثر وتوقيته في البلدان المشمولة بعمليات **البرنامج** والبلدان المانحة التقليدية لم يتكشف بعد، وهو ما أدى إلى حالة غير مسبوقة من عدم اليقين بشأن الاحتياجات والمساهمات المتوقعة في عام 2021. **وتدرك اللجنة الاستشارية الحالة المتقلبة لجائحة كوفيد-19 وتثق في أن البرنامج سيقدم تحديثا للوضع في سياق خطة الإدارة القادمة للبرنامج.**

دعم البرامج والإدارة

17- يشير التقرير إلى أن ميزانية دعم البرامج والإدارة توفر الدعم البرامجي والإداري لأنشطة **البرنامج**. ويقترح **البرنامج** ميزانية لدعم البرامج والإدارة لعام 2021 قدرها 443.5 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل زيادة تبلغ 19.9 مليون دولار أمريكي أو 5 في المائة مقارنة بميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2020 البالغة 423.6 مليون دولار أمريكي. ويقدم الجدول رابعا-1 من التقرير موجزا عن التعديلات الرئيسية في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2021. وتتكون الزيادة من: 1) زيادة القدرة في وظائف الرقابة: 4.0 ملايين دولار أمريكي (الفقرات 171-175)؛ 2) تعميم أنشطة دعم حالات الطوارئ: 5.0 ملايين دولار أمريكي (الفقرات 176-179)؛ 3) تعميم أنشطة وضع البرامج والسياسات: 6.0 ملايين دولار أمريكي (الفقرات 180-182؛ 4) إنشاء مكتب الأمين العام المساعد: 0.8 مليون دولار أمريكي (الفقرات 183-184)؛ 5) إنشاء وظيفة حماية البيانات: 0.5 مليون دولار أمريكي (الفقرات 185-186)؛ 6) التسويات التقنية للخدمات المركزية: 4.6 مليون دولار أمريكي (الفقرات 187-195). ويقابل هذه الزيادة انخفاض في معدلات تكاليف الموظفين المعيارية بمقدار 1.0 مليون دولار أمريكي (الفقرات 168-170).

18- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن **البرنامج** يعمل في حدود إمكانياته على أساس حسابين حاسمين: أولا، إن الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2021 أقل من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة التي يمكن أن تُستمد حتى من التوقعات المتحفظة لإيرادات المساهمات البالغة 7.4 مليار دولار أمريكي لعام 2021؛ وثانيا، إن الرصيد المتاح المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة أكبر من متطلبات "الحد الأدنى"، والذي يعادل شهرين من نفقات دعم البرامج والإدارة (انظر الفقرة 225). كما أُبلغت اللجنة بأن ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة لعام 2020 قد صيغت على أساس إيرادات المساهمات المتوقعة البالغة 7.45 مليار دولار أمريكي. وفي حين جرت زيادة هذا المبلغ إلى قيمة أعلى تبلغ 7.7 مليار دولار أمريكي، منذ نشر خطة الإدارة (2021-2023)، فإن من المتوقع أن تصل توقعات عام 2020 إلى 8.2 مليار دولار أمريكي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة أخرى في الرصيد المتاح المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وتلاحظ اللجنة أن الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2021 البالغة 443.5 مليون دولار أمريكي أقل من إيرادات الدعم غير المباشرة المتوقعة لعام 2021 وتمثل زيادة قدرها 19.9 مليون دولار أمريكي أو 5 في المائة مقارنة بميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2020 البالغة 423.6 مليون دولار أمريكي.

19- ويشير الجدول ألف-ثانيا-1 من التقرير إلى نمو ميزانية دعم البرامج والإدارة من عام 2020 إلى عام 2021 في إطار أربعة بنود في الميزانية، وهي: 1) الخدمات الاستشارية من 27.6 مليون دولار أمريكي إلى 33 مليون دولار أمريكي؛ 2) المساعدة المؤقتة من 9.0 مليون دولار أمريكي إلى 12.0 مليون دولار أمريكي؛ 3) السفر في مهام رسمية من 14.1 مليون دولار أمريكي إلى 15.7 مليون دولار أمريكي؛ 4) معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 10.6 مليون دولار أمريكي إلى 11.2 مليون دولار أمريكي.

20- وأُبلغت اللجنة، بناء على استفسار آخر، بأن التقرير قد أُعد في يونيو/حزيران 2020، وأدت الجائحة إلى حالات كبيرة من عدم اليقين في التخطيط، وأنه في حين أن الجداول تعكس الميزانيات النهائية حسب الوحدة التنظيمية، لم يتم الانتهاء من التخصيصات بين بنود النفقات. وأُبلغت اللجنة أن توزيع الموارد غير المتعلقة بالموظفين سيتغير بالتالي بين بنود الميزانية وفقا للخطط المستقبلية من أجل "الوضع الطبيعي الجديد". وسيتم الانتهاء من هذه الخطط بحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول، في الوقت المناسب للمخصصات الداخلية لعام 2021، وبعد موافقة المجلس على ميزانية دعم البرامج والإدارة. وأُبلغت اللجنة كذلك أن التوزيع حسب بنود النفقات في الجدول ألف-ثانيا-3 لا يحد من حرية الإدارة في التبديل بين بنود النفقات، حيث إن الميزانية موافق عليها على مستوى ثلاثة بنود للاعتماد. وفيما يتعلق ببنود النفقات، أُبلغت اللجنة، فيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية، أن هناك زيادة متوقعة تعكس إعادة تحديد الغرض بالنسبة لما يصل إلى 50 في المائة من تكاليف السفر، وينبغي الانتهاء منها بحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول 2020 ورصدها في عام 2021؛ وفيما يتعلق بمعدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتوافق الزيادة مع ارتفاع عدد الموظفين في مختلف أرجاء **البرنامج**؛ ومع ذلك، فإن الخطط المستقبلية تسعى إلى تحقيق الكفاءة في نفقات معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

21- وأُبلغت اللجنة أيضا أنه فيما يتعلق ببنود النفقات على الخدمات الاستشارية، فإن الفرق البالغ 5.4 مليون دولار أمريكي (19 في المائة) يعكس حاجة **البرنامج** إلى الحفاظ على قوة عاملة رشيقة. على أنه وفقا لنوايا التخطيط المستقبلي الجارية، يتجه **البرنامج** نحو زيادة استخدام الموظفين للوظائف الأساسية. وفيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة أيضا، فإن الزيادة تعكس الحاجة إلى الحفاظ على المرونة والرشاقة التنظيمية؛ غير أنه في ظل نوايا التخطيط المستقبلي بدأ **البرنامج** بالفعل في التحول نحو زيادة استخدام الموظفين لوظائف الدعم الأساسية. **وتكرر اللجنة رأيها الذي يفيد بأنه، مع التسليم بأن الاستعانة باستشاريين خارجيين قد يكون ضروريا لاكتساب خبرة متخصصة ليست متاحة بسهولة داخليا، ينبغي تقليل الاعتماد على الاستشاريين الخارجيين إلى أدنى حد ممكن. وبالنظر إلى نوايا التخطيط المستقبلية للبرنامج، تتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات محدثة عن الاستعانة بالاستشاريين والموظفين الأساسيين في تقاريرها القادمة.**

22- **ومع مراعاة ميزانية عام 2020 والأثر الجاري للجائحة، وأن المساهمة المتوقعة لعام 2021 تبلغ 400 7 مليون دولار أمريكي، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التوقعات لعام 2021 يُنتظر أن تكون بمعدل أقل من عام 2020. ولذلك ترى اللجنة أن الزيادات المقترحة في الميزانية في إطار عدد من بنود النفقات قد لا تكون واقعية، وتثق في أن المعلومات المحدثة والمبررات ستقدم إلى المجلس التنفيذي أثناء النظر في هذا التقرير.**

عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة

23- يشير التقرير إلى أن عام 2021 سيكون سنة انتقالية **للبرنامج** في الوقت الذي تجري فيه عملية للميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة. وتتألف العملية التي أُطلقت في صيف عام 2020 من تحليل متعمق للدعم المتكرر للبرامج ومتطلبات تسيير الأعمال، بالإضافة إلى استعراض مصادر التمويل المصاحبة لها. وتشمل أهداف هذه العملية تحقيق أمثل تخصيص لمصادر التمويل وضمان مواءمة جميع مصادر التمويل باستمرار مع مختلف الأنشطة المضطلع بها في المقر والمكاتب الإقليمية. وستؤدي هذه العملية أيضا إلى تحسين شفافية مخصصات الميزانية للمقر والمكاتب الإقليمية وستُرشد الطريقة التي يمول بها **البرنامج** حضور مكاتبه القطرية الأساسية وستمكّن من استخدام الموارد بشكل أفضل، بما يتمشى مع أولويات الإدارة والعمليات. وتتيح هذه

العملية فرصة ليُفكر **البرنامج** في بعض المشاكل الهيكلية المتعلقة بمخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة (المرجع نفسه، الفقرات 164 إلى 166).

الخدمات المشتركة وترتيبات تقاسم التكاليف

24- يشير التقرير إلى أن **البرنامج** يتصدى لتحديات متعددة من خلال تكثيف جهوده داخل المجتمع الدولي الأوسع وإنشاء خدمات مشتركة. وفيما يتعلق بالاستجابة للجائحة في عام 2020، سعى **البرنامج** للحصول على مبلغ إضافي قدره 965 مليون دولار أمريكي لضمان الخدمات المشتركة الحيوية، بما في ذلك الخدمات الجوية للركاب والبضائع، أثناء الاستجابة الصحية والإنسانية العالمية (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الفقرة 37، الجدول ثالثا-4). ويشير التقرير أيضا إلى أنه لتعزيز الشراكة العالمية، يقدم **البرنامج** خدمات للمجتمع الإنساني عن طريق المجموعات الثلاث التي يقودها ويشترك في قيادتها وهي دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، وتقديم الخدمات اللوجستية الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** يوفر للوكالات الشريكة إمكانية الوصول إلى النُظم والمنصات التي تمكنها من تحويل الاستحقاقات إلى المستفيدين والاستفادة من حضوره الميداني العميق وميزاته النسبية في مجال اللوجستيات لتقديم الخدمات المقررة أو المقدمة حسب الطلب للمجتمع الدولي. ويشير التقرير أيضا إلى أنه في عام 2019، نقلت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية أكثر من 000 400 مسافر في 20 بلدا، ودعم مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية 42 شريكا في 85 بلدا، وساندت مجموعة اللوجستيات أكثر من 700 منظمة من خلال عملياتها في 15 بلدا. كما قدم **البرنامج** خدمات لوجستية حسب الطلب إلى 47 شريكا، بما في ذلك الحكومات المضيفة، في 18 بلدا. وفي عام 2021، من المقرر توفير احتياجات تشغيلية يبلغ مجموعها 416 مليون دولار أمريكي لتقديم الخدمات (المرجع نفسه، الفقرة 129). **وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها وتوصياتها السابقة بشأن الخدمات المشتركة وترتيبات تقاسم التكاليف والاسترداد، وتثق في أن البرنامج سيقدم معلومات مفصلة، إلى جانب جميع الآثار المترتبة على الموارد، في تقاريره المقبلة (انظر الفقرات 19 و20 و24 من تقرير اللجنة الاستشارية بتاريخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019).**

المبادرات المؤسسية

25- يشير التقرير إلى عدم اقتراح مبادرات مؤسسية حاسمة جديدة في عام 2021. ويقترح **البرنامج** استخدام مبلغ 32.2 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لمساندة العمل في مجالين هما: إنشاء صندوق تعويضات انتهاء الخدمة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لتغطية احتياجات إعادة المواءمة التنظيمية للمكاتب القطرية؛ واستمرار المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص التي بدأت في عام 2020 بمبلغ 22.2 مليون دولار أمريكي، وفقا للخطة المتعددة السنوات التي أقرها المجلس في عام 2019. ويهدف صندوق تعويضات انتهاء الخدمة إلى دعم **البرنامج** في تحقيق التغيير التنظيمي، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية، وبذل الجهود في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، ودعم تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة المتوخاة في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وسيمكّن الصندوق **البرنامج** من تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات التي تهدف إلى استقرار القوة العاملة في المكاتب القطرية. وتسعى السنة الثانية من المبادرة المتعددة السنوات بشأن استراتيجية القطاع الخاص (22.2 مليون دولار أمريكي) إلى زيادة تبرعات الأفراد من القطاع الخاص لتمكين **البرنامج** من إنقاذ المزيد من الأرواح وتغيير حياة عدد أكبر من الأشخاص. ويشير التقرير أيضا إلى أنه في عام 2019، أُطلقت مبادرة مؤسسية حاسمة بمخصصات قدرها 8.2 مليون دولار أمريكي لمدة عامين من عام 2019 إلى عام 2020 بهدف ضمان تمتع **البرنامج** بالقدرة على دعم جهود الأمين العام من أجل الإعداد لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذه. وفي عام 2020، تمت الموافقة على مبلغ إضافي قدره 8.1 مليون دولار أمريكي لمواصلة العمل في عامي 2020 و2021. وتركز الاستثمارات في هذه الفترة على تصميم مبادرات الإصلاح وتجريبها، مع توافر التمويل بالفعل لمواصلة تنفيذ ونشر الأنشطة والنظم التجريبية في عام 2021 (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الفقرات 226 إلى 234). **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تحديث المبادرات المؤسسية الحالية في سياق خطة الإدارة القادمة للبرنامج (انظر أيضا الفقرة 29 أدناه).**

مسائل أخرى

توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

26- أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بمعلومات بشأن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية إلى **البرنامج** منذ تقريرها الأخير المؤرخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بما في ذلك تنفيذ التوصيات والإجراءات المتخذة. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تقديم التعقيبات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية بانتظام في سياق تقارير البرنامج.**

27- **ورهنا بملاحظاتها وتوصياتها أعلاه، ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراضات على خطة البرنامج للإدارة (2021-2023).**

ثالثا- عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج

28- يشير التقرير (WFP/EB.2/2020/5-B/1) إلى عملية اختيار مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج** للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. واستنادا إلى العملية التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2014، والتي نظَّمت اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي الحالي، فإنها تحدد ما يلي: 1) الإطار الزمني للعملية؛ 2) ولاية فريق التقييم وتكوينه والترتيبات المتعلقة باستمراريته؛ 3) إجراءات الاختيار؛ 4) معايير التقييم باستخدام أوزان التقدير النسبية. **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراضات على عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج.**

رابعا- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

29- يشير التقرير (WFP/EB.2/2020/5-C/1) إلى خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021، بما في ذلك الأهداف والمعايير ومجالات المراجعة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن عمليتي مراجعة الأداء المخطط لهما للمبادرات المؤسسية الحاسمة وإدارة المعلومات المتعلقة بالمستفيدين (WFP/EB.2/2020/5-C/1، الفقرات 30 إلى 39) لم تخضع لمراجعة الأداء من جانب مراجع الحسابات الخارجي منذ بداية ولايته في عام 2016. وعلى الرغم من أن وظيفة المراجعة الداخلية قد أجرت عدة مراجعات على المستفيدين من زوايا مختلفة، فإن المجلس سيقدر الحصول على ضمان خارجي. **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى نتائج عمليات مراجعة أداء المبادرات المؤسسية الحاسمة وإدارة المعلومات المتعلقة بالمستفيدين في التقارير القادمة لمراجع الحسابات الخارجي.**